

طلباً للحماية. ومع نهاية العام ١٩٨٢ والنصف الأول من العام ١٩٨٣، كانت الصورة تبدو وكأن إسرائيل حققت نجاحاً كبيراً نحو تنفيذ مخططاتها. فبعد تمكين الكتائب من السيطرة على الاوضاع ثم ابرام المعاهدة اللبنانية - الاسرائيلية في ١٧ ايار (مايو) ١٩٨٣، عادت الامور وانت بما لا تشتهي السفن الاسرائيلية. ويبدو أن الغزو الاسرائيلي لابنان وما ارتكبه اسرائيل في لبنان من مجازر وهدابح قد اطلق العنان لقوى مقاومة عديدة خرجت، تماماً، على امكان سيطرة اسرائيل عليها، واستطاعت المقاومة اللبنانية، في ظل الصمود السوري، ليس فقط أن تسقط اتفاقية ايار (مايو) ولكن أيضاً أن تجبر اسرائيل على اتخاذ قرارها بالانسحاب من لبنان. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ اسرائيل التي تنسحب فيها القوات الاسرائيلية من مناطق احتلتها، لا بسبب الضغط الدولي، ولا كنتيجة لمعاهدة املت خلالها شروطها، لكن بسبب عدم قدرتها، عسكرياً، على الاستمرار، نتيجة للاضرار اليومية التي كانت تكبدها لها المقاومة.

وقد اطلقت أحداث لبنان عاصفة من ردود الفعل بدأت بوصول شعبية بيغن داخل اسرائيل الى ذروتها وانتهت باستقالة بيغن نفسه بعد اصابته باكتئاب نفسي.

موقف المعارضة العمالية من التسوية على الطريقة البيغينية، ١٩٧٧ - ١٩٨٤

على الرغم من أن أغلبية المعارضة العمالية في الكنيست الاسرائيلي صوتت الى جانب المعاهدة المصرية - الاسرائيلية، وان أغلبية من اعترضوا عليها أو امتنعوا عن التصويت من صفوف تحالف الليكود ذاته، الا أنه أتضح، من خلال مناقشة هذه المعاهدة في الكنيست الاسرائيلي ومن خلال ما كتب عنها في الصحف الاسرائيلية، أن المعارضة العمالية لها بعض التحفظات من تلك الاتفاقيات، ووجهت اليها عديداً من الانتقادات: كما أبدت بعض المخاوف. ومن شأن هذا كله أن يلقي بالضوء على تطور مستقبل التسوية.

ويمكن ارجاع بعض هذه التحفظات والانتقادات الى الصراع التقليدي على السلطة، والذي عادة ما يؤدي الى بعض المزايدات من أجل كسب الرأي العام، ولكن بعضها الآخر يعود الى اختلافات جوهرية حول عدد من القضايا المتصلة بالتسوية. وقد سبق أن اوضحنا ان الخلاف الجوهرية بين التيار الرئيس داخل تحالف ليكود والتيار الرئيس داخل تحالف المعارضة (الاحزاب العمالية) يكمن، أساساً، في أن التيار الأول ينظر الى الضفة الغربية وغزة على انها جزء من الارض الاسرائيلية، لا يمكن قبول أي نوع من السيادة عليها، أفلسطينية كانت أم أردنية، بينما يبدي التيار الثاني بعض المرونة الشكلية حول هذا الموضوع، ولا يمانع في تقديم بعض التنازلات للاردن، ولكنه يرفض، رفضاً باتاً، قيام دولة فلسطينية تقومها منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم تحفظات حزب العمل من مشروع الحكم الذاتي إلا أنه اضطر لتأييد هذا المشروع كأحد شغبي اتفاقيتي كامب ديفيد. ومع ذلك، فقد أكد تمسكه بان الحل المقترح ذو طابع مؤقت، معلناً معارضته لموقف الليكود بان اسرائيل ستطالب بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد انقضاء فترة السنوات الخمس على تطبيق الحكم الذاتي، مقترحاً، كبديل، طرح احد خيارين على الأردن، فاما التفاوض على قاعدة الحل الاقليمي الوسط (مشروع آلون، وتعديلاته)، واما على قاعدة الحل الوظيفي